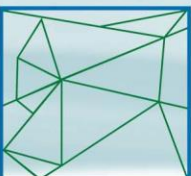


العدالة الانتقالية والعملية الدستورية في سوريا

أصوات سورية لدستور شامل

NED

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



العدالة الانتقالية والعملية الدستورية في سوريا

أصوات سورية لدستور شامل - ورقة رقم 3

قامت "منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وبدعم من الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED، بتنظيم مجموعة من الجلسات التشاورية حضرها أكثر من 80 من نشطاء/ات وممثلين/ات عن منظمات المجتمع المدني، ومواطنين/ات من شمال شرق وغرب سوريا بشكل أساسي، حيث تمّ التركيز بشكلٍ خاص على الأفراد الذين لم يشاركوا بأي مشاورات مسبقة حول الدستور والعملية الدستورية في سوريا، وذلك للنقاش حول مواضيع تتعلق بعملية بناء الدستور في سورية.

ورأى ما نسبته 74.7% من مجموع المشاركين/ات أنّ على اللجنة المشكّلة صياغة دستور جديد بالكامل، بينما رأى مانسبته 14.5% منهم أنّه يكفي إجراء تعديلات على الدستور الحالي.

تنشر "سوريون" هذه الورقة الثالثة، كجزء من مجموعة أوراق لخصت نتائج هذه الجلسات، وسوف يتم نشرها تباعاً على شكل خمسة أوراق متتالية، وقد تمّ عنونها كالتالي:

- الورقة الأولى: آلية تشكيل وعمل اللجنة الدستورية السورية.
- الورقة الثانية: الشمولية/التضمين والتعددية.
- الورقة الثالثة: العدالة الانتقالية.
- الورقة الرابعة: الحوكمة والنظم القضائية.
- الورقة الخامسة: العدالة الاجتماعية - الإيكولوجية والتجارب الشخصية.

وألحقتهم بورقة سادسة قدمت فيها ملخصاً تنفيذياً عن جميع التقارير السابقة وأوجزت فعاليات المشروع كما أنها سلطت الضوء على التوصيات الرئيسية والنتائج التي تمخضت عنه.

نتناول في هذا التقرير دور اللجنة الدستورية وعملية بناء الدستور في معالجة تداعيات النزاع السوري/الحرب الأهلية في سورية. ذلك رغم أنّ الصراع في سوريا لا يزال قائماً ولم يتمّ التوصل لحل مرضي كفيل بإنهائه بعد، إلاّ أنّه ينبغي الشروع بعلاج الآثار المدمرة التي خلّفتها الحرب على جميع مناحي الحياة في البلاد، وهذا يتطلب من الأطراف المهتمة بعملية بناء السلام البحث عن وسائل معالجة فعالة والسعي لهيكله عملية المصالحة في الوقت ذاته.

لقد كانت الحرب السورية أكثر تدميراً قياساً بالنزاعات الأخرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أنها خلّفت أعداداً كبيرةً من [الضحايا](#)، وقد تسببت كثرة الجهات الفاعلة المسلحة والعناصر التي تمارس أعمال العنف في البلاد بتعقيد وعرقلة كبيرين لمسار عملية السلام فيها مقارنةً بنظيراتها في بلدان أخرى مثل تونس ومصر¹ في أوائل المرحلة التي تعقب انتهاء الصراعات، غالباً ما يتم الإشارة إلى التدابير التي يتم اتخاذها، والآليات التي تطبّق، والمواضيع التي يتم تناولها، فيما يخص معالجة تداعيات انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها على نطاق واسع، بمصطلح "العدالة الانتقالية". وفي سوريا، يتطلب تحقيق العدالة الانتقالية اتخاذ إجراءات لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والسعي إلى استجلاء حقيقة الأحداث التي وقعت على مدار العقد الماضي، وضمان حصول المتضررين من الحرب على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم، وتنفيذ آليات واستراتيجيات تمنع تكرار مثل هذا النزاع.

وعلى الرغم من أنّ هذا الحديث قد يبدو غير ذي صلة مباشرة بعملية بناء الدستور، إلا أننا نرى أنّ مهام الدستور هي أبعد من مجرد وضع منظومة للحكم وإنشاء العلاقة بينها وبين المواطنين، حيث أنّ بإمكانه رسم الطريق نحو مستقبل يسوده السلام وذلك في حال تناول حالات التمييز والعنف والإقصاء التي حدثت في التاريخ من وجهات نظر مغايرة لسابقتها².

¹ تمهيد الطريق أمام القانون الدولي والأمثلة المقارنة، مونیکا ليوناردو، مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية، 2013. (آخر زيارة للرابط: 19 حزيران/يونيو 2021). <http://justicesyria.org/EN/DigitalLibrary/17>

² ورقة سياسية: بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - IDEA. (آخر زيارة للرابط: 19 حزيران/يونيو 2021).

<https://constitutionnet.org/vl/item/wrqt-syast-bna-aldstwr-fy-mrahl-ma-bd-alsra-aldm-alkharjy-lmlyt-syadyt-almwsst-aldwlyt>

وعلاوة على ذلك، ولضمان أن تكون العدالة الانتقالية قائمة على نهج احترام حقوق الإنسان يجب أن يتم وضع التصور والإعداد لها من خلال إجراء مشاورات متعمقة مع أبناء المجتمعات المتضررة وشركاء المجتمع المدني.

تعكس هذه الورقة آراء المشاركين السوريين بشأن الكيفية التي يمكن لعملية بناء الدستور بها أن تعالج تداعيات الحرب وهو الأمر الذي سيستشف من مدى قدرتها على بدء فترة انتقالية في سوريا أو التشجيع على بدئها.

1. اللجنة الدستورية كجهاز للمرحلة الانتقالية:

يمكننا اعتبار اللجنة الدستورية السورية الحالية، على أنها واحدة من أجهزة المرحلة الانتقالية، وعلى المستوى الرمزي يمثل هذا الجهاز صراعاً داخلياً ودولياً، ويحدد وصف ماضي البلاد ويشرح تاريخها الحديث ويرسم هويتها المستقبلية. وعلى كلِّ فإنَّ جهاز/أجهزة المرحلة الانتقالية ينبغي أن تكون مسؤولة عن أكثر من مجرد بناء دستور للبلاد وأن تساهم في إنجاز كيانات تساعد في تحقيق أهداف المرحلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: لجان الحقيقة، والمحكمة الخاصة/المؤقتة التي سوف تتعامل مع جرائم الحرب، والحكومة الانتقالية (المؤقتة).

66.3% من المشاركين/ات في الاستبيان الذي نفذته "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" اعتقدوا أنَّ إنشاء "هيئة حكم مؤقتة" ينبغي أن يكون من ضمن الأهداف الجوهرية التي ستعلن عنها اللجنة. وعلاوة على ذلك رأى 75.9% من المشاركين أنه ينبغي أن يكون هناك لجنة خاصة و/أو محكمة مستقلة تدرس تداعيات النزاع - ليتم بالتالي معالجتها - وتنظر باحتياجات الأشخاص المتضررين، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر ضمان عودة اللاجئين، البدء بالإصلاحات الأمنية، والعتور على الأشخاص المفقودين، والإفراج عن السجناء، وكشف انتهاكات حقوق الإنسان، والسماح للضحايا بمشاركة قصصهم (للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى جدول البيانات المدرج في هذا التقرير).

موضوعات تستدعي النظر فيها في المرحلة الانتقالية للبلاد	غير ذات صلة على الإطلاق	غير ذات صلة ولكن يمكن تضمينها	ذات صلة	ذات صلة وثيقة	رأي آخر	غير معروف
حقوق النازحين واللاجئين في العودة الآمنة إلى مناطقهم الأصلية أو تلك التي يختارونها	1.20%	9.64%	20.48%	56.63%	1.20%	10.84%
إنشاء هيئة مستقلة توثق انتهاكات حقوق ملكية الأرض والسكن التي حدثت أثناء النزاع	3.62%	6.02%	36.20%	48.20%	0%	6.02%
إنشاء هيئة تكشف وتوثق الحقائق المتعلقة بالانتهاكات السابقة التي ارتكبتها مختلف الأطراف المعنية، فضلاً عن إتاحة مساحة للضحايا للتحديث علناً عن تجاربهم	6.02%	9.64%	38.55%	38.55%	0%	7.23%
إنشاء هيئة تختص بالبحث عن المفقودين وتهيئة الشؤون القانونية للضحايا	4.82%	4.82%	38.55%	44.60%	0%	7.23%
إنشاء هيئة قضائية مستقلة تعمل على ضمان التعويضات المالية لضحايا النزاع	3.62%	9.64%	45.78%	33.74%	0%	7.23%
العمل من أجل الإفراج الفوري عن جميع الأسرى من قبل جميع الأطراف في سوريا	6.02%	3.62%	34.94%	47%	2.41%	6.02%
إنشاء محكمة مركزية ومحاكم فرعية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لضمان جميع شروط المحاكمة العادلة	3.62%	7.23%	36.20%	43.37%	0%	9.64%
تشكيل لجنة أو لجان خاصة للتعامل مع انتهاكات 2011 السابقة وخاصة موضوع مصادرة الأراضي والأموال في سياق ما يسمى بمشروع "الحزام العربي" في محافظة الحسكة وكذلك قضية تجريد مئات الآلاف من سكان محافظة الحسكة من الجنسية السورية	4.82%	7.23%	22.89%	57.83%	0%	7.23%
النظر في عودة الموظفين والمسؤولين الذين تركوا وظائفهم إما بموافقتهم أو تم فصلهم من قبل النظام السوري لأسباب سياسية بعد عام 2011 للنظر في إمكانية عودتهم إلى وظائفهم أو عملهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم أو تعويضهم، إذا تعذر ذلك	4.82%	16.90%	43.37%	36.20%	0%	7.23%
إنشاء لجنة خاصة للنظر في إعادة هيكلة الأمن والجيش من أجل توفير بيئة آمنة ومحايدة	8.43%	10.84%	30.12%	44.60%	0%	7.23%
النظر في موضوع إخراج جميع القوات الأجنبية من جميع المناطق في سوريا	6.02%	16.90%	27.71%	39.80%	3.62%	6.02%

2. الدستور المؤقت والدستور الدائم:

وإلى جانب إنشاء هيئة انتقالية، يبحث الخبراء في إمكانية وضع دستور انتقالي (مؤقت) يشمل القضايا التي نتجت عن الصراع، على أن يتم استبدال هذا الدستور عندما تصبح البلاد في وضع يسمح لها بوضع دستور بشكل ديمقراطي وتطبيقه بشكل دائم.³ ويفترض أن يتناول الدستور المؤقت المشاكل الكبيرة التي نشأت عن الصراع وتلك التي تتطلب حلاً عاجلاً، وقضايا أخرى لا مكان لها في الدستور الدائم،⁴ ومنها على سبيل المثال إرساء حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً، وحل مشاكل المواطنة وتحديد الهوية، وتفكيك الميليشيات وإعادة دمجها في الجيش السوري أو في المجتمع، حل النزاعات على الممتلكات التي نشأت في سياق النزاع،⁵ وخلق مساحات لتبادل الخبرات، واستكشاف الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، وخلق الآليات التي تضمن المساءلة وتقديم تعويضات.

لقد قمنا بوضع بعض النماذج عن الدستور، التي يمكن أن تقترحها اللجنة الدستورية وطرحناها على المشاركين معنا وهي كالتالي:

1. نموذج عن دستور دائم يتناول مسائل قضايا ما بعد الصراع، أو:
2. دستور دائم لا يتناول مسائل ما بعد الصراع، أو:
3. دستور مؤقت.

لقد ذهب 49.4% من المشاركين إلى القول بأنّ نموذج **الدستور الدائم** قاصر رغم أنّه يتضمن ملحقات متممة إلا أنها جزء مؤقت من الدستور. حيث تتضمن تلك الملحقات إرشادات حول التعامل مع قضايا تتعلق بالصراع كالعودة الطوعية للمهجرين داخل وخارج البلاد، وملحق خاص عن المسائل العقارية وآلية للمساءلة.

³ بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، 2011. (آخر زيارة للرابطة: 19 حزيران/يونيو 2021). <https://constitutionnet.org/vl/item/wrqt-syast-bna-aldstwr-fy-mrahl-ma-bd-alsra-aldm-alkharjy-lmlyt-syadyt-almwsst-aldwlyt>

⁴ البدائل الدستورية لسوريا: الحوكمة، والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا (NAFS)، تشرين الثاني/نوفمبر 2017. (آخر زيارة للرابطة: 19 حزيران/يونيو 2021).

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/nafs_constitutional_options_for_syria_-_position_paper.pdf

⁵ المرجع نفسه.

في حين اعتقد 20.5% من المشاركين بأنه ينبغي صياغة دستور مؤقت يركز على قضايا مابعد الصراع وأن يوضع موضع التنفيذ إلى أن يتم تشكيل حكومة تقوم بدورها بوضع دستور دائم خارج سياق مرحلة وقضايا مابعد الصراع. وصوّت 6% من المشاركين فقط على وضع دستور دائم لا يتضمن مسائل ما بعد الصراع. وبذلك يكون أغلبية المشاركين أيدوا خيار وضع دستور يتناول قضايا الصراع.

إنَّ رغبة المشاركين لدينا في رؤية دستور مؤقت/عامل،⁶ وليس دائم، هي ليست رغبة جميع السوريين. حيث صوّت المشاركون في الاستطلاع الشامل الذي أجرته منظمة اليوم التالي لوضع دستور دائم بدلاً من الدستور المؤقت/العامل، وهذا التحول في الرأي لديهم هو أمرٌ مثيرٌ للاهتمام، حيث قد يكون له علاقة بفكرة أنَّ المشاركين يرون فرصة أكبر الآن، أي بعد إنشاء اللجنة الدستورية، لإقامة حوار وطني يفضي إلى رأي جامع، الأمر الذي كان من غير المحتمل حدوثه قبل عامين. وعلاوة على ذلك، فقد لقي خيار وضع دستور دائم متضمن لملاحظات مؤقتة تتناول مسائل ذات صلة بالنزاع قبولاً واسعاً، علماً أنَّ هذا الخيار نادراً ما يكون متاحاً في دراسات استقصائية مماثلة.

3. خاتمة:

إنَّ سوريا بحاجة لأكثر من دستور جديد أو معدل للمضي قدماً والخروج من هذا العقد المليء بالعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقد كان لدى المشاركين لدينا إدراك لهذه الحقيقة. إنَّ البيانات الواردة في هذه الورقة تظهر أنَّ اللجنة الدستورية تجسد روح التحرك نحو مستقبل مستدام وسلمي وذلك من خلال معالجة قضايا النزاع حتى يتمكن المواطنون السوريون من الوصول إلى العدالة والحقيقة والتعويضات والآليات التي من شأنها منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

⁶ أي دستور تحتاج سوريا؟، منظمة اليوم التالي، 2018.

4. توصيات:

على ضوء المعطيات الواردة في هذا التقرير، سواء من المشاورات أو المصادر التكميلية توصي سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الحكومة السورية والمجتمع الدولي واللجنة الدستورية السورية بما يلي:

1. إدراك ما يمكن أن تسهم به عملية بناء الدستور في التحريض على البدء بعملية انتقالية في سوريا وقدرتها على أن تكون جزءاً من هذه العملية.
2. إعطاء الأولوية لضمان حق الضحايا في التعويضات، وحقهم والمجتمع في معرفة الحقائق حول الانتهاكات التي تم ارتكابها من قبل جميع أطراف النزاع، وضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات وذلك حسب ما تنص عليه أحكام القانون الدولي.
3. التصرف بناءً على حقيقة أنّ السياق الحالي في سوريا يتطلب إنشاء دستور مؤقت أو إصدار إعلان أو مرفق دستوري يركز بشكل خاص على التعامل مع قضايا ما بعد الصراع.
4. إنشاء هيئة مؤقتة (أوعدة هيئات) تكفل مساءلة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتكشف الحقائق حول الانتهاكات التي وقعت خلال العقد الماضي، وتوفر تعويضات للمتضررين من النزاع، وتنفيذ الهياكل والإصلاحات التي من شأنها منع البلاد من الانزلاق إلى حرب مدمرة.



انطلاقاً من قناعة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا أياً كانت الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.